الفلسطينيون في إسرائيل: حكم عسكري غير معلن

أحمد أمارة

تحت المجهر	■ ٧ أكتوبر: مفترق طرق بدأ يعيد تعريف حدود المواطنة ■ رزمة غير مسبوقة من القوانين العنصرية تجاه الفلسطينيين على يد الحكومة الأكثر تطرفًا حتى اليوم ■ الحرب أتاحت إعادة فرض ما يشبه حكماً عسكرياً غير معلن ■ الحرب تندلع في ظل حكومة يمينية ذات نزعات إقصائية تجاه فلسطينيي الداخل ■ الجريمة المنظمة تستفحل وعدد الضحايا يسجل ذروة جديدة

بن غفير يوزّع السلاح على المدنيين بلا مراعاة للمعايير، مما زاد من خوف الفلسطينيين في إسرائيل وقلقهم. (جيتي إيميج)

ملخص تنفيذي

شكل هجوم ٧ أكتوبر والحرب الشرسة اللاحقة على غزة منعطفًا حاسمًا بدأ يعيد تعريف حدود المواطنة وهامش النشاطات القوميّة–السياسية المسموح بها داخل إسرائيل.

أدى خطاب «التهديد الوجودي» الإسرائيلي إلى إنتاج خطاب متجذر في الخوف، ودفع السلطات والأحزاب إلى الدعوة إلى علاقة أكثر سيطرة وإقصاء تجاه الفلسطينيين داخل إسرائيل.

نفذت السلطات الإسرائيلية مجموعة من التغييرات والتوجيهات القانونية التي تهدف إلى تمكين استهداف الفلسطينيين وتشديد العقوبات عليهم وتضييق حيزهم المدني، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، وتسهيل إجراءات الاعتقال.

سجل عام ٢٠٢٣، ارتفاعًا كبيرًا في سنّ القوانين العنصرية، كما تهدد خطة «الإصلاح القضائي» بتقليص مساحة المواطنة أكثر.

تحت مسؤولية وزير الأمن القومي الداخلي الجديد بن غفير: ذروة جديدة في نشاط الجريمة المنظمة التي حصدت أرواح ٢٤١ فلسطين خلال العام ٢٠٢٣ وحده.

اتفاقيات الحكومة الجديدة الائتلافية تسيّس التعامل مع قضية الجريمة والعنف داخل المجتمع العربي وتتعامل معها على أساس قومي، عَكَسَ شعاريّ بن غفير عشية الانتخابات: الأول هو «سنظهر من هو صاحب البيت»، والثاني «سنعيد إلى الحيز العام الحكم والسيطرة».

مدخل

كانت القضايا التي تشغل الفلسطينيين في الداخل حتى ٧ أكتوبر مألوفة نوعًا ما في السنوات الأخيرة؛ وتشمل قضايا الانتخابات الحكومية الإسرائيلية وعودة نتنياهو إلى سدة الحكم، صعود قوة أقصى اليمين وتبوؤ شخصيات متطرفة مثل بتسالئيل سموتريتش وايتمار بن غفير مناصب وزارية وازنة؛ وقضية الجريمة المنظمة وتصاعدها في السنوات الأخيرة بحيث باتت تقض مضجع الفلسطينيين في إسرائيل حتى أكثر من الوضع السياسي؛ ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أيضًا تداعيات هبّة أيار المستمرة حتى اليوم وقضايا خطط التطوير أو جسر الهوة الاقتصادية والمجتمعية والخطط المطروحة، المعدلة والملغاة من قبل الحكومة الإسرائيلية لذلك الهدف.

زلزل هجوم ٧ أكتوبر الوضع القائم؛ وأصبح القلق والخوف من تداعيات الهجوم على وجود الفلسطينيين في إسرائيل وعلى حياتهم هو سيد المشهد ، وعزز الخطاب الرسمي والشعبي من المخاوف والقلق وأعادت السياسات التي تم تبنيها تجاههم إحياء سياسات الحكم العسكري بما شكّل عودة غير معلنة لمنظومته القائمة على المراقبة والمعاقبة، ودفعت سياسات التهديد والوعيد بنكبة جديدة الفلسطينيين في إسرائيل إلى الانكفاء على الذات وممارسة ضبط ذاتي يقوم على التهدئة والابتعاد عن الاحتكاك والمواجهة، ويمكن في حالة استمرار الوضع أن يشكل على المدين القريب والبعيد انتكاسة لمكانتهم وتقليصًا لمساحات المواطنة التي تخضع أصلًا لحسابات التفوق اليهودي، كما يمكن أن يدفع نحو ظاهرة هجرة العقول والشباب خاصة مع انعدام الأمن المجتمعي الذي يعززه انتشار الجريمة المنظمة وانفلات العنف في مدن وبلدات الداخل.

يشمل هذا الفصل ثلاثة أقسام. سنفرد القسم الأول، الذي يشكل المساحة الأوسع من التقرير، لإسقاطات هجوم ٧ أكتوبر وتداعياته والحرب التي أعقبته على غزة وعلى الفلسطينيين في إسرائيل وقدرتهم على التحرك السياسي، كما سنحاول استشراف وجهة هذه التطورات والآثار المرتقبة لهذه التحولات على مكانتهم كمواطنين وهويتهم القومية. سنتطرق في القسم الثاني إلى تأثير تشكيل حكومة اليمين المتطرف على الفلسطينيين في إسرائيل في جانبين: إسقاطات تعيين ايتمار بن غفير زعيم حزب «قوة يهودية» الكهاني وزيرًا للأمن القومي وما يحمله من آراء وسياسات على الفلسطينيين في إسرائيل، وإسقاطات خطة «الإصلاح القضائي» عليهم، وسلة القوانين العنصرية الجديدة التي تم تقديمها أو سنها خلال العام ٢٠٢٣. في القسم الثالث، سنتناول التحولات والتطورات في مشهد الجريمة المنظمة في ظل حكومة اليمين، كما سنعرج على نتائج انتخابات السلطات المحلية.

أولًا: تداعيات ٧ أكتوبر والحرب على غزة على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

شكل هجوم ٧ أكتوبر والحرب الشعواء التي أعقبته على غزة نقطة مفصلية يمكن أن تحدد وفقها في المرحلة القريبة حدود مواطنة فلسطينيي الداخل وآفاق عملهم المسموحة والشرعية الممكنة. أحيت الحرب مشاعر التهديد الوجودي لدى الإسرائيليين، رافق ذلك إنتاج واستغلال لخطاب صناعة الخوف لدى اليهود كمجموعة ملاحقة ومستهدفة، وشرعت السلطات والأحزاب الإسرائيلية بالمناداة بإعادة نسج علاقة الدولة بالفلسطينيين في الداخل وفق أسس رقابية وإقصائية أكثر. أدى ذلك، مترافقًا مع سياسات اليمين الصهيوني–الديني، إلى تضييق حيز المواطنة أكثر ومحاصرة حقوق المواطنة أو الحقوق ذات العلاقة بهويتهم كأقلية قومية.

فاقم ٧ أكتوبر معضلة فلسطينيي الداخل بسبب «تموضعهم بين حقول سياسية متناقضة» تدور بين حقل المواطنة الإسرائيلية في دولة يهودية ليست دولة جميع مواطنيها، وحقل الهوية القومية الفلسطينية الموجودة في صراع مستمر مع الصهيونية ومناهضة للمشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي.

وبالتالي، فاقم ٧ أكتوبر معضلة فلسطينيي الداخل بسبب «تموضعهم بين حقول سياسية متناقضة» تدور بين حقل المواطنة الإسرائيلية في دولة يهودية ليست دولة جميع مواطنيها، وحقل الهوية القومية الفلسطينية الموجودة في صراع مستمر مع الصهيونية ومناهضة للمشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي. تسعى التحولات المستمرة في المجتمع اليهودي لترسيخ نظام الفوقية اليهودية بين النهر والبحر وقيمه الاستعمارية–الاستيطانية ومعاقبة وتجريم أي معارضة فلسطينية لهذا المشروع في الداخل. تعمّق هذا التحول مع إقامة حكومة أقصى اليمين ووصل إلى نقطة مفصلية في أعقاب هجوم ٧ أكتوبر»، ستنجلي إسقاطاتها أكثر مع الوقت.

١.١ هجوم ٧ أكتوبر والفلسطينيين في الداخل

أصاب الذهول فلسطينيي الداخل كما أصاب غيرهم في صباح ٧ أكتوبر، وأظهرت إرهاصات الهجوم بشكل غير مسبوق تعقيدات وضع الفلسطينيين في إسرائيل والمعضلات التي يواجهونها بسبب كونهم جزءًا من الشعب الفلسطيني من جهة ومواطنين في إسرائيل تتشابك حياتهم اليومية بشكل كامل بالمشهد الإسرائيلي.

انتهجت إسرائيل سياسة منظمة وحاسمة تجاه فلسطينيي الداخل باعتبارهم خطرًا على أمن الدولة وانطوى الحديث عن تهديد ووعيد بـ «نكبة» جديدة. ويمكن القول إن الأجواء التي سادت، وطرح مشاريع القوانين، خاصة في الأشهر الأولى كانت بمثابة «عودة غير معلنة لسياسات الحكم العسكري»؛ وشمل ذلك قمع الحريات وتضييق مساحات التعبير عن الرأي او المعارضة للحرب؛ وسد الطرق أمام الجمعيات

الخيرية ومنعها من العمل من أجل تجنيد الدعم الإنساني لغزة؛ وشن حملة اعتقالات واسعة طالت المئات بالذات من الجيل الشاب بسبب منشورات على منصات التواصل الاجتماعي وتقديم لوائح اتهام بحق العشرات منهم بحجة دعم الإرهاب أو التماهي مع الإرهاب والتحريض على العنف وأعمال الإرهاب بحسب قانون منع الإرهاب. وعومل جميع المعتقلين/ات كأسرى «أمنيين» تم الإلقاء بهم في السجون تحت ظروف قاسية فرضتها الحكومة الإسرائيلية ووزير أمنها الداخلي بن غفير، وحُكم بالسجن على الأقل مدةَ ٦ شهور على من صدر قرار بحقهم.

التاريخ	المشروع/القانون
تشرين الثاني ٢٠٢٣	بالقراءة النهائية السجن مدة عام لمن يشاهد بشكل منهجي فيديوهات لـ «ثلاث منظمات إرهابية».
كانون الأول ٢٠٢٣	مشروع قانون لسحب المواطنة ممن أدين بالتماثل مع «منظمة إرهابية» في وقت الحرب.
كانون الأول ٢٠٢٣	مشروع قانون يمنع منح لقب جامعي لمن أدين بـ «الإرهاب» أو اتهمته لجنة تأديبية بذلك.
كانون الأول ٢٠٢٣	مشروع قانون آخر لفصل ممثل جمهور يؤيد الكفاح المسلح.
كانون الثاني ٢٠٢٤	مشروع قانون يجيز الفصل الفوري من العمل لمن قدمت ضده لائحة اتهام «بدعم الإرهاب».
شباط ٢٠٢٤	مشروع قانون يقضي بفرض السجن ٥ سنوات على من «ينفي مجزرة ٧ أكتوبر أو يمتدحها».
شباط ٢٠٢٤	مشروع قانون يجيز لصاحب عمل أن يطلب من طالب العمل لديه سجلًا يثبت أنه لم يدن بمخالفة قانون «مكافحة الإرهاب».
شباط ٢٠٢٤	مشروع قانون لتوسيع مفهوم «التحريض» في شبكات التواصل وتسهيل عمليات الاعتقال.
شباط ٢٠٢٤	مشروع قانون يُلزم كل مصوّت بالتوقيع على تعهّد الاعتراف بإسرائيل «دولة يهودية وديمقراطية».
نيسان ٢٠٢٤	بالقراءة الأولى– قانون طوارئ يجيز حظر عمل وسائل إعلام وصفحات إنترنت وتطبيق هاتفي في إسرائيل إذا أضر عملها بالأمن الإسرائيلي.

الجدول (١): أهم القوانين ومشاريع القوانين التي تم تقديمها بعد ٧ أكتوبر لـ «ضبط» فلسطينيي الداخل

وتجلت معضلة الفلسطينيين في إسرائيل في الاضطراب والصراع الذي دار حول صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس وشمل المواطنين الفلسطينيين ضمنها، وانقسمت الآراء بين مؤيد يعتبر أن تحرير المعتقلات بمثابة حاجة ملحة لإخراجهن من كابوس السجن ومعارض في ظل ما يمكن أن يتركه ذلك من وصمهن في إسرائيل بـ «الإرهابيات» و«بدعم حماس» وما سيتمخض عن ذلك عن آثار على مستقبلهن

المهني والتعليمي في إسرائيل.

وعزز من شعور الخوف والقلق بين الفلسطينيين اللغة التي استخدمها الساسة لتوصيف الوضع المستجد بأنه حرب وجودية؛ وإعلان الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات عاموس يدلين عبر إذاعة الشمس في الأيام الأولى بعد الهجوم أن «الحديث ليس عن حرب عام ٧٣، ربّما يجب العودة إلى عام ١٩٤٨».[٢] وانعكس جو الحرب والتجييش والانتقام الذي ساد في المجتمع الإسرائيلي على الفلسطينيين مباشرة ممن أدركوا أن الوضع ينطوي على مخاطر تهدد مستقبلهم. تجند المجتمع الإسرائيلي بشكل شبه مطلق حول الحرب وأهدافها وأعطيت الشرعية الكاملة لقمع حرية التعبير والموقف التي لا تتماشى مع الإجماع الإسرائيلي، وانعكس ذلك مباشرة على بث أجواء من الترهيب تجاه الفلسطينيين في الداخل،[٣] عززها حديث بعض متحدثي حماس عن «وحدة الساحات» والمخاوف من تكرار سيناريو هبة أيار. تمخضت الأجواء عن عودة التعامل مع فلسطينيي الداخل على أساس كونهم طابورًا خامسًا كامنًا وخطرًا استراتيجيًا داخليًا وانعكس ذلك في الوعيد والتهديد المباشر وغير المباشر والترهيب العام والتحريض الواسع الرسمي والشعبي عليهم وقمع أي حراك يمكن أن يعتبر أنه يمس بأمن الدولة أو ينم عن تماهٍ أو تضامن مباشر أو غير مباشر مع «العدو» ومحاصرة مباشرة لأي تحرك ضد الحرب.[٤]

يمكن أن نصف السياسة الإسرائيلية التي تم تبنيها منذ ٧ أكتوبر بأنها «حكم عسكري غير معلن»؛ أعادت التهديدات والخطاب والممارسات العامة لأذهان فلسطينيي الداخل سياسات إسرائيل تجاههم خلال فترة الحكم العسكري، ويمكن القول إنهم تصرفوا وفق تجربتهم التاريخية من خلال التعامل ببرغماتية وتخوّف مع الأحداث والامتناع في الأسابيع الأولى عن أي «نشاط» يمكن أن يشكل ذريعة ضدهم ؛ وأظهرت حالة الحرب المعضلة المركزية لفلسطينيي إسرائيل التي ترتبط بالتوتر البنيوي بين هويتهم القومية الفلسطينية من جهة ومواطنتهم الإسرائيلية من جهة أخرى، كما تمخضت مباشرة وعلى المدى القريب عن تصليب الحدود بينهم وبين بقية الفلسطينيين وعن انكماشهم على ذاتهم مجددًا بعد سنوات من تراجع وانهيار بعض هذه الحدود في السنوات السابقة وبشكل خاص في هبة ٢٠٢١.

دفعت هذه السياسات بشكل مباشر إلى انكماش الفلسطينيين على ذاتهم وتبني خطاب سياسي حذر، والامتناع عن الانخراط في ممارسات واضحة يمكن إن تشكل ذريعة للملاحقة، ويمكن القول إن الفلسطينيين في الداخل تبنوا نهج الرقابة الذاتية في مواجهة العاصفة التي أحاطتهم.

يمكن أن نصف السياسة الإسرائيلية التي تم تبنيها منذ ٧ أكتوبر بأنها «حكم عسكري غير معلن»؛ وأعادت التهديدات والخطاب والممارسات العامة لأذهان فلسطينيي الداخل سياسات إسرائيل تجاههم خلال فترة الحكم العسكري، ويمكن القول إنهم تصرفوا وفق تجربتهم التاريخية من خلال التعامل ببرغماتية وتخوّف مع الأحداث.

١.٢ الفلسطينيون في إسرائيل: التعامل معهم ضمنيًا كـ «طابور خامس»

شمل التحريض على الفلسطينيين والتوجه إليهم بلغة التهديد والوعيد المستوى الرسمي والشعبي، حيث تم اعتبارهم مصدر خطر وجزءًا من خارطة الجبهات التي على إسرائيل تحييدها. وشارك في التحريض شخصيات سياسية ومؤثرة ومؤسسات والإعلام وجامعات ونقابات العمل وأماكنه؛ وعزز ذلك من الخوف والقلق بين الفلسطينيين في إسرائيل، ومن الشعور بأنهم مكشوفو الظهر وعرضة للاضطهاد والملاحقة بما يتجاوز كثيرًا الحدود المألوفة. في هذا السياق أشار بنيامين نتنياهو في خطاب له أنّ **إسرائيل تواجه أربع جبهات، في الجنوب، والضفة الغربية، والشمال، والداخل.** في حين لم يفصّل ما هي جبهة الداخل، إلا أنه من الواضح أن المجتمع الفلسطيني في الداخل هو المقصود بالتلميح.[٥] وأعلن وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير أنّ الشرطة ستشتري عشرة آلاف بندقية رشاشة وتوزعها على «لجان التأهب» في البلدات والمدن الإسرائيلية، خصوصًا الساحلية «المختلطة»، وعُيّن ضابط لتنظيم «وَحدات محاربة مدنيّة» في البلدات الإسرائيليّة. كما نشرت الشرطة الإسرائيلية **مقطع فيديو للمفتش العام للشرطة يعقوب شبتاي يهدد فيه بترحيل كل فلسطيني يريد التماهي مع غزة ووضعهم على باصات تنقلهم إلى هناك**، كما أعلن عن عدم سماحه باستصدار تصاريح للتظاهر في المجتمع العربي.[٦] وبرز تصريح عضو الكنيست رافيطال جوتليف بأن «العرب الإسرائيليين الذين يعبّرون علنًا عن دعمهم لمنظمة إرهابية وحشية وقاتلة مثلهم، ويساعدون العدو في أوقات الحرب»، فإن عقوبتهم هي: «السجن المؤبد مدى الحياة – هذا هو القانون. ولن أنسى بعد الحرب».[٧]

١.٣ تقييد الحريات والقمع والترهيب

اتخذت السلطات الإسرائيلية خطوات مختلفة تتيح استهداف فلسطينيي الداخل وملاحقتهم تضمنت تبني تعليمات وتعديلات قانونية خاصة لسحب الجنسية ممن يدعم «الإرهاب»، وإلى زيادة العقوبات بحق من يدعم الإرهاب ويحرض عليه، إضافة إلى تعديل قانون مكافحة الإرهاب ليشمل تعليمات جديدة بشأن الإعلان عن شخصيات كـ «نشطاء إرهابيين» والعقاب الشديد على النشر والتحريض، وحتى على استهلاك المواد التحريضية بحيث تصل العقوبة إلى سنة سجن (انظر/ي الجدول ١).

وتم مع بداية الحرب **السماح للشرطة بتوقيف المتهمين والتحقيق معهم ومن ثم تقديم لوائح الاتهام بحقهم دون السعي لاستصدار إذن مسبق من المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية كما يتطلب القانون، بل استصداره لاحقًا بعد الإجراءات.** بالإضافة، قامت سلطة مكافحة تبييض الأموال بنشر تعليمات تخص الجمعيات وتجنيد التبرعات بشكل عام (على المستوى الدولي أيضًا) إلا أن ذلك أدّى إلى التضييق على الجمعيات الإنسانية في الداخل وإغلاق أو تقييد حساباتها البنكية بحجة تبييض الأموال وخطر دعم الإرهاب. كما أعدّت النيابة العامة تعليمات في ما يخص النشر على المنصات الاجتماعية وما يمكن

اعتباره تحريضًا على العنف والإرهاب أو التماهي مع الإرهاب والمنظمات الإرهابية، ذهبت بها لتعداد بعض المصطلحات مثل «شهيد» وأي نشر لتلك المصطلحات باعتباره تحريضًا.[٨]

على المستوى الإسرائيلي الشعبي، تعرض الفلسطينيون لتهديدات يومية، سواء من المجموعات اليهودية المتطرفة أو من أرباب العمل وغيرهم، في ظل امتناع السلطات عن محاسبة المسؤولين أو التعامل مع تهديدات المستوطنين واعتداءاهم، مثل القائمة الطويلة التي نشرتها مجموعة إسرائيلية تطلق على نفسها اسم «صيادو النازيين»، وتضم القائمة أسماء قيادات ونشطاء من القدس ومن الداخل الفلسطيني وصورهم وعناوين بيوتهم، ليسهل الوصول إليهم ومحاسبتهم، وبالذات الفلسطينيين الساكنين في تجمعات يهودية أو يعملون في مدارس ومؤسسات إسرائيلية كالمدارس والمستشفيات وغيرها. تسبّب تحريض وسائل الإعلام المتواصل وشحن المجتمع الإسرائيلي ضد المواطنين العرب في حوادث اعتداء مباشرة لمجموعات يهودية على طلاب عرب قاطنين في السكن الجامعي في كلية نتانيا وسط البلاد، وبطرد العشرات من أماكن عملهم.[٩]

انضمت نقابة المحامين في إسرائيل إلى جوقة التحريض ضد المحامين العرب، فقد أرسلت النقابة رسالة بالبريد الإلكتروني إلى جميع المحامين المسجلين في النقابة، ذكرت فيها أن «اللجنة التأديبية القطرية» لن تتسامح مطلقًا، وستتخذ إجراءات قانونية ضد أي محام ينشر محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي يُمكن اعتباره «تحريضًا على العنف». وقد ساهمت النقابة في زيادة وتشجيع التحريض ضد المحامين العرب وعلى تقديم شكاوى باطلة من قبل زملائهم بالمهنة بدون أي مسوغ قانوني.[١٠] يذكر في السياق، أن الشرطة اعتقلت كلًا من المحامي أحمد خليفة والناشط محمد جبارين على خلفية تنظيم مظاهرة ضد الحرب ومحامين آخرين بسبب النشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

أما على مستوى الإعلام والخطاب اليومي في إسرائيل، فقد لعب الإعلام الإسرائيلي دورًا مركزيًا من اليوم الأول في التجييش والتحريض وتجند بالكامل تقريبًا للمجهود الحربي الإسرائيلي وتم تغييب السياسيين وغير السياسيين من الفلسطينيين في إسرائيل عن الشاشات، وتمت استضافة من يشيدون بالسياسات الإسرائيلية فقط، ولم يتم تسليط الضوء على ملاحقة الفلسطينيين والاعتقالات والقمع. بالإضافة، استخدمت عبارات مثل «أعداء داخل البيت»، «اضبطوا شهوة القتل»، «في إشارة لاستهداف الفلسطينيين المواطنين الإسرائيليين» خلال بث وقت الذروة على التلفزيون. ولم يقتصر ذلك على القنوات اليمينية مثلًا كالقناة ١٤، إنما حلّت بعدها القناة الحكومية «كان ١١» في المكان الثاني على قائمة التحريض بحسب دراسة «العين السابعة» التي أثبتت ان جميع القنوات التي فُحصت أعطت منبرًا لتعابير تحريضيّة خطيرة وصلت إلى ١٣٧ تعبيرًا وتفوهًا تحريضيًا خلال الشهر الأول للحرب.[١١]

١.٤ حملة اعتقالات ومحاكمة واسعة تطال المئات بتهم «التماهي مع الإرهاب والتحريض عليه»

تعرض الفلسطينيون لحملة ملاحقات أمنية واعتقالات واستدعاءات للتحقيق على نطاق واسع، معظمها على خلفية منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي، منها ما يتضمن آيات قرآنية وأدعية نبوية فُسّرت على أنها تماهٍ مع المقاومة الفلسطينية وحماس والإرهاب. وأسفرت هذه الملاحقات عما يلي:

- قمع عنيف لمسيرات ووقفات احتجاجية منددة بالحرب على غزة حاولت تنظيمها بعض الحِراكات الشعبية والشبابية في حيفا، وأم الفحم، وباقة الغربية، والناصرة.[١٢]
- رصدت «عدالة» خلال الشهر الأول من الحرب أكثر من ٢٥٠ حالة اعتقال وتحقيق أو «محادثات تحذيرية».[١٣]
- ملاحقة طلبة الجامعات والكليات المختلفة والموظفين في المؤسسات الحكومية والقطاعات الخاصة، حيث تعرض بعضهم للفصل من الدراسة والعمل.
- لم تستثن هذه الملاحقات الأمنية والتضييقات المهنيين كأطباء ومحامين وأكاديميين عرب وحتى قضاة عرب كذلك.[١٤]
- إصدار أوامر إغلاق إدارية لمحال تجارية في منطقتي الجليل والنقب، بادعاء تشغيل عمال بدون تصاريح قانونية في أيام الحرب.

منذ ٧ أكتوبر، تعاملت الشرطة مع مئات المنشورات التي تدعي بأنها تحريضية وتدعم منظمات «إرهابية». وتم فتح نحو ٣٠٠ ملف تحقيق ضد فلسطينيين في الداخل والقدس وبالأساس ضد جيل الشباب بتهم التماهي مع الإرهاب والتحريض على أعمال إرهابية، حيث تم تقديم نحو ١٠٠ لائحة اتهام منذ بداية الحرب. اتسم نهج القضاء بالشدّة وقضى بتمديد الاعتقال مرة تلو الأخرى بدعوى التحقيق حتى تقديم لائحة الاتهام، كما مدد الاعتقالات بعد تقديم لائحة الاتهام.

استهدفت الملاحقات والمضايقات أيضًا القيادات الفلسطينية التي حاولت اختراق تلك التقييدات بطرق مختلفة، بما فيها تنظيم فعاليات بالشراكة مع قوى يسارية يهودية، مثل دعوة إلى اجتماع يهودي–عربي لمناقشة الوضع السياسي ومعارضة الحرب في حيفا، إلا أنّ إسرائيل هددت أصحاب القاعة بإغلاقها إذا ما تم اللقاء. وفي اليوم التالي عقدت لجنة المتابعة مؤتمرًا صحافيًا مع القوى اليسارية الإسرائيلية حول منع الشرطة، وأقرّت «المتابعة» الشروع بالاستعداد لتحرك جماهيري شامل تحت شعار «أوقفوا حرب الإبادة»، وبضمن ذلك طلب ترخيص لمسيرة جماهيرية، إلى جانب حملات إعلامية في شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها.[١٥] بدأت القيادات بمحاولة منها أولًا قبل الجماهير عامة في صباح التاسع من تشرين الثاني ٢٠٢٣ بتنظيم وقفة احتجاجية ضد الحرب ضمت قيادة لجنة المتابعة وشخصيات تمثيلية فقط في الناصرة، إلا أن الشرطة أغلقت المنطقة ومنعت تنظيم الوقفة واعتقلت عددًا من القيادات السياسية بغرض التحقيق، منهم رئيس لجنة المتابعة محمد بركة. أُطلق سراح المُعتقلين بعد ساعات من التحقيق،[١٦] كما فشلت محاولة الالتماس للعليا ضد منع المظاهرات.

١.٥ الفلسطينيون في إسرائيل: بين الهوية الفلسطينية، والمواطنة الإسرائيلية، والرقابة الاستعمارية

لقد كانت الحرب على غزة أول حرب على غزة تمضي على فلسطينيي الداخل دون تنظيم مظاهرات واحتجاجات شعبية جدية، ودون إبداء تعاطف واضح ومكشوف أو حتى دون حملات تبرعات ومساعدات إنسانية. وللسياق، يجب الإشارة أن الحرب جاءت بعد عامين من هبة الكرامة (أيار ٢٠٢١).[١٧] كان رد الفعل الفلسطيني سياسيًا وشعبيًا ممزوجًا بالاضطراب والغموض والخوف وتنوعت الآراء حول كيفية مواجهة التحدي والتأقلم مع البيئة السياسية التي تمخض عنها هجوم ٧ اكتوبر، وتميزت الردود إجمالًا بمحاولة إيجاد الخط الدقيق الموازن بين المواطنة الإسرائيلية ومتطلباتها في ظل تشابك واقعهم الحياتي الذي جعل من بعضهم ضحايا للهجوم أو زملاء ليهود ممن طالهم الهجوم، وأيضا جزءًا من الطواقم المختلفة العاملة في كل ما يتعلق بالهجوم ونتائجه (كأطباء وإعلاميين وعاملين اجتماعيين وغيرهم).

في المقابل، شملت التحديات التي واجهت الفلسطينيين مسألة هويتهم الفلسطينية، خصوصًا في سياسات مراقبة ومعاقبة وقمع أي تعاطف من الفلسطينيين تجاه قطاع غزة أو انتقاد للحرب إسرائيل وسياساتها. لكن ردّ الفعل الإسرائيلي وتوحيد التحريض والهجمات على الساحات المختلفة أشار إلى أن الكثير من الكوابح السياسية والقضائية قد انهارت أو في طريقها للانهيار، ما جعل الفلسطينيين في إسرائيل في حالة خوف حقيقية وحالة شعور بالقهر الصامت.

تعددت ردود الفعل وتغيرت مع الوقت. على المستوى السياسي فإن ما صدر عن غالبية القوى السياسية والأحزاب كان متفاوتًا، لكنه استنكر هجوم ٧ أكتوبر وما رافقه من قتل الأبرياء من الإسرائيليين إضافة إلى بعض النقد لحكومة نتانياهو واليمين.[١٨] عارض الحزب الشيوعي والجبهة الحرب واستنكرا قتل الأبرياء من الطرفين وطالبوا بصفقة تبادل مع نداء للتصدي للفاشية المتصاعدة. أما حزب التجمع فقد شدّد بالأساس على أن الحرب هي حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني، وأن أحداث اكتوبر والحرب تشيران إلى فشل الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع القضية الفلسطينية، إضافة إلى التنويه بأننا أمام مرحلة سياسية جديدة للقضية الفلسطينية وبالنسبة لمكانة الفلسطينيين في إسرائيل. أما القائمة العربية الموحدة فاستمرت في النهج السابق مشدّدة أكثر على مسؤولية حماس عن الهجوم في أكتوبر واستنكار قتل المدنيين والدعوة إلى حل سلمي، ودعوة المواطنين الفلسطينيين إلى التعامل بحذر وصبر مع الأحداث.[١٩] لكن، مع إعادة هيكلة تعامل الدولة مع الفلسطينيين ومساحة المواطنة نحو القمع وتقليص هامش الحريات ظل تعامل الأحزاب والجهات السياسية يتسم

تعددت ردود الفعل وتغيرت مع الوقت. على المستوى السياسي فإن ما صدر عن غالبية القوى السياسية والأحزاب كان متفاوتًا. لكنه استنكر هجوم السابع من أكتوبر وما رافقه من قتل الأبرياء من الإسرائيليين إضافة إلى بعض النقد لحكومة نتانياهو واليمين.

بالتردد، ولم يدفع ذلك حتى الآن إلى إعادة قراءة الخارطة السياسية الإسرائيلية والتحولات وإسقاطاتها قريبة وبعيدة الأمد على الفلسطينيين في إسرائيل.[٢٠]

من المهم الإشارة هنا إلى أن الردود الفلسطينية في الداخل لم تكن متجانسة، وقد برزت بعض الردود التي شددت على وحدة مصير العرب واليهود في إسرائيل إضافة الى بعض الدعايات التي تم نشرها لتشدد على «الحياة والمصير المشترك» للعرب واليهود لكنها كانت هامشية. وظل القمع والترهيب السمة التي ميزت تعامل الدولة مع الفلسطينيين في إسرائيل وكان الانكماش والرقابة الذاتية هو اهم ما ميز رد الفلسطينيين في إسرائيل في مواجهة الوضع.

ثانيًا: حكومة إسرائيلية هي الأشد عنصرية على المجتمع الفلسطيني في الداخل

جاء الهجوم في ٧ اكتوبر والحرب التي تلته على غزة على خلفية تصاعد العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، وفي ظل سيرورة مستمرة من تشديد الخناق عليهم واستهدافهم الذي تكثف بشكل خاص بعد تشكيل الحكومة الـ ٣٧ يوم ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٣، وما حملته الخطوط العريضة من مقولات حول التهويد والاستيطان في الجليل والنقب ومن تنصيب ايتمار بن غفير وزيرًا للأمن الداخلي وما تمخض عنه من عسكرة وتسليح للإسرائيليين، إضافة إلى سن قوانين وتشريعات وأنظمة تحد من مكانتهم وما انطوت عليه خطة «الإصلاح القضائي» من تداعيات تمس بالحيز العام والفضاء القانوني الذي يتعلق بحياة الفلسطينيين في الداخل.

٢.١ جهاز الشرطة تحت ولاية بن غفير

أحد أبرز القضايا التي أقلقت المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، التي رافقت إنشاء الائتلاف اليميني المتطرف، كانت منح بن غفير وزارة الأمن القومي. قام بن غفير بتوسيع صلاحياته كوزير بشكل يمكنه من المساهمة في رسم سياسات جهاز الشرطة العامة، وهو سابقة من حيث تمكين المستوى السياسي (صاحب أيديولوجية وبرنامج سياسي حزبي) من التدخل في «مهنية» المستوى الأمني (أجهزة الشرطة وحرس الحدود ومصلحة السجون). في الكنيست، تمت المصادقة على **تعديل قانون الشرطة (تعديل رقم ٣٩ للعام ٢٠٢٢ بخصوص الصلاحيات). ثم أصدرت الحكومة قرار ٨٨ للعام ٢٠٢٣ لإعادة تنظيم صلاحيات كل من الوزير ومفتش الشرطة، بحيث تخضع** الشرطة أكثر لوزير الأمن القومي وأن يُعطى صلاحيات واسعة تتضمن معالجة ملفات التحقيقات القضائية.[٢١] بالإضافة إلى هذا التدخل على المستويين العملي والتنفيذي، تم توثيق ٨ حالات سقوط ضحايا لسياسة «الإعدام الميداني» من قبل الشرطة. ومن المتوقع ازدياد عدد ضحايا الفلسطينيين من سياسة "الضغط بسهولة" على الزناد تجاههم.

٢.٢ تسليح الإسرائيليين المدنيين: وتأهب «لجان التأهب»

أتت الحرب كفرصة ذهبية لتنفيذ جزء واسع مما كان اليمين يدفع به على مستوى «الإصلاحات القضائية» والأمن وتسليح ما سوف يتطور إلى حرس قومي مدني. فقبل أن يصبح وزيرًا، نادى بن غفير خلال، وفي أعقاب، هبة أيار ٢٠٢١ بتشكيل مليشيات يهودية على نمط الحرس القومي ونشرها في البلدات الساحلية حيث يعيش أيضًا الفلسطينيون.

أتت الحرب كفرصة ذهبية لتنفيذ جزء واسع مما كان اليمين يدفع به على مستوى «الإصلاحات القضائية» والأمن وتسليح ما سوف يتطور إلى حرس قومي مدني. فقبل أن يصبح وزيرًا، نادى بن غفير خلال، وفي أعقاب، هبة أيار ٢٠٢١ بتشكيل مليشيات يهودية على نمط الحرس القومي ونشرها في البلدات الساحلية حيث يعيش أيضًا الفلسطينيون. ومما لا شك فيه أن مشروع بناء الحرس القومي قد تم تأجيله في ظل الانشغال العام في الحرب، إلا أن بن غفير أيقظ «لجان التأهب» التي كانت متشكلة أصلًا على مستوى كل بلدة ومدينة في إسرائيل لكنها كانت غير فاعلة أو نشطة. وخلال فترة ولاية بن غفير، وتحديدًا بعد هجوم ٧ أكتوبر، تم وضع معظم لجان التأهب في حالة تأهب تامة، الأمر الذي نشر أجواء عسكرية شاملة في الحيز العام. وقام بن غفير بتوزيع نحو ١٠٠ ألف قطعة سلاح وهو ما زاد من شعور الخوف والقلق بين الفلسطينيين في إسرائيل. ولا بد من التشديد على أن الشاب ديار العمري من قرية صندلة، استشهد برصاص مستوطن إسرائيلي في ٦ أيار ٢٠٢٣.[٢٢]

٢.٣ تعديلات قانونية تمس بالفلسطينيين في إسرائيل

عملت الحكومة الجديدة منذ تنصيبها على تنفيذ السياسات التي تستهدف الحريات المدنية وحقوق الفلسطينيين في الداخل على مستويات مختلفة. شكلت هذه التغيرات عوامل مؤثرة تهدف إلى إعادة ضبط وتصميم مكانة الفلسطينيين في الدولة وعلاقتهم بها على أساس كونهم «مواطنين غير مرغوب فيهم». وانعكس هذا التمييز في سياسات الحكومة في عدة مستويات عملية شملت:

التاريخ	المشروع/القانون
شباط ٢٠٢٣	بالقراءة النهائية: قانون إلغاء مواطنة أو إقامة من أدين بـ «الإرهاب»
آذار ٢٠٢٣	مشاريع قوانين تمنح جنود الاحتلال وعناصر أمنه حصانة في وجه التحقيقات خلال عملهم الميداني
آذار ٢٠٢٣	مشروع قانون منع تصوير جندي وتوثيقه، وفرض حكم بالسجن على الفاعل
آذار ٢٠٢٣	مشروع قانون يفرض قيودًا على التحقيق مع عناصر شرطة خلال عملهم في قضايا على خلفية قومية
آذار ٢٠٢٣	اربعة مشاريع قوانين، لمنع دفع مخصصات اجتماعية لعائلات السجناء الأمنيين
آذار ٢٠٢٣	القراءة النهائية – قانون لمنع إدخال الأطعمة المخمّرة إلى المستشفيات في أسبوع الفصح العبري
نيسان ٢٠٢٣	مشروعا قانون لمنع منح «جائزة إسرائيل» لمن يدعم مقاطعة إسرائيل بسبب سياساتها
نيسان ٢٠٢٣	مشروع قانون لخصم ميزانيات من مؤسسات «نشطت ضد مبادئ الدولة»
أيار ٢٠٢٣	مشروع قانون لشطب ترشيح قائمة للانتخابات البرلمانية في حال امتدحت مقاومين فلسطينيين وعرب
أيار ٢٠٢٣	مشروع قانون لفرض ضرائب بنسبة ٦٥٪ على جمعيات حقوقية «تتدخل بشؤون إسرائيل الداخلية»
أيار ٢٠٢٣	مشروع قانون يعتبر كل نشاط سياسي على خلفية قومية، فيه «أعمال شغب» على أنه «إرهاب»
حزيران ٢٠٢٣	مشروع قانون يمنع المراكز الحقوقية من الالتماس للمحاكم في قضايا لا تتضرر منها مباشرة مما يستهدف المراكز الحقوقية الإسرائيلية والفلسطينية التي تتقدم عادة بالتماسات ضد قوانين ومشاريع قوانين قيد المعالجة، وضد أنظمة، وقرارات حكومية، ورسمية.
حزيران ٢٠٢٣	مشروع قانون لمنح وزير الشرطة صلاحيات فرض اعتقالات إدارية وتقييد حركة على خلفية سياسية
حزيران ٢٠٢٣	مشروعا قانونين يلزمان «الجميع» بمن فيهم العرب بتأدية الخدمة العسكرية أو «الخدمة المدنية» الموازية
تموز ٢٠٢٣	مشروع قانون يقضي بتخفيف شروط تقديم لوائح الاتهام بشأن ما يسمى «التحريض على الإرهاب»
تموز ٢٠٢٣	بالقراءة التمهيدية– قانون لفصل طالب جامعي مؤيد للمقاومة وتفكيك خلايا سياسية في الجامعات
تموز ٢٠٢٣	القراءة التمهيدية– مشروع قانون يقضي بمحاكمة المؤيد للمقاومة أو من يرفع علمًا بموجب قانون منع الإرهاب وليس القانون الجنائي
تموز ٢٠٢٣	القراءة النهائية– تعديل قانون لتوسيع نطاق نظام منع إسكان العرب في بلدات ومستوطنات يهودية
آذار ٢٠٢٤	تمديد سريان القانون المؤقت لمنع لم شمل العائلات الفلسطينية عامًا إضافيًا

الجدول (٢): أهم القوانين ومشاريع القوانين العنصرية التي تم تقديمها منذ بداية عمل حكومة نتنياهو السادسة

خلال فترة الحرب، نشط الائتلاف الحاكم، وفي أحيان بمساعدة من كتلة إسرائيلية من خارج الائتلاف، بتشريع قوانين، أو طرح مشاريع قوانين، زادت من تقييد الحريات المدنية مستهدفة بالدرجة الأولى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

٢.٤ الفلسطينيون في إسرائيل وخطة «الإصلاح القضائي»

انطوت خطة «الإصلاحات القضائية» على أخطار تصعيد التمييز وتقييد حقوق المواطنين العرب وإلغاء قدرتهم على المراجعة القضائية وإمكانية إلغاء القوانين، وفتح الطريق إلى سلسلة من القوانين العنصرية ضدهم. وعلى الرغم من ذلك فلم ينضم الفلسطينيون في إسرائيل بشكل جدي لحركة الاحتجاجات التي انطلقت ضد خطة «الإصلاح القضائي» نظرًا لاعتقادهم أن تلك الاحتجاجات بمثابة دفاع خاص بالإسرائيليين اليهود عن «الديمقراطية اليهودية الإثنية» وامتيازاتهم الحصرية، وليست دفاعًا حقيقيًا عن قيم «الديمقراطية» التي تحيل لجميع المواطنين، وتم اعتبارها صراعًا صهيونيًا داخليً على هوية إسرائيل كدولة صهيونية يهودية؛ ضمن هذا السياق لم تتعد مشاركة الفلسطينيين بعض الحالات الهامشية والفردية وظلوا يلعبون في أغلبهم دور المتفرج السلبي؛ علما أنه أُعلن عن تجميد إجراءات «الإصلاح القضائي» (وليس إبطالها) بعد ٧ أكتوبر.

٢.٥ الفلسطينيون والخطط الاقتصادية والموازنة

توازى التشديد على حيز الفلسطينيين العام في إسرائيل، مع قضية الميزانيات التي جمّدتها وزارة المالية ممثلة بوزيرها سموتريتش. فمن جهته قرر سموتريتش عدم تحويل ميزانيات «هبات الموازنة» المستحقة للسلطات المحلية العربية، وقيمتها ٢٠٠ مليون شيكل كانت قد خصصت لها ضمن خطة أقرتها الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠١٥. وبعد نحو أسبوعين وافق سموتريتش على تحويل الميزانيات التي جمّدها للسلطات العربية وفق آلية رقابة تقررها الحكومة متذرعًا بسيطرة منظمات الإجرام على المجالس المحلية.[٢٣] ومن المتوقع أن تزيد الحرب والعجز المالي الثقل على الاقتصاد الكلي والجزئي في البلاد، وبالذات على المجتمع العربي، وعلى ميزانيات السلطات المحلية.[٢٤]

ثالثًا: الجريمة المنظمة، غياب المحاسبة تحت وزارة بن غفير

تفاقمت ظاهرة العنف في المجتمع العربي منذ تولي بن غفير منصب وزير الأمن القومي في إسرائيل مطلع العام ٢٠٢٣، وزاد عدد القتلى ليصبح الأعلى منذ عقود ليشمل ٢٤٤ مواطنًا من بينهم ١٦ امرأة و٧ أطفال (منهم طفلان بعمر عامين، ونصف عام)، وكان أكثر الجرائم بروزًا جريمتا القتل الجماعي التي شهدتها بلدتا يافة الناصرة (قتل ٥ شبان) وبسمة طبعون (٥ أفراد من عائلة واحدة). واللافت أنه منذ اندلاع الحرب في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، طرأ هبوط حاد في مستوى العنف والجريمة في المجتمع العربي الذي كان قبل ذلك يشبه ساحة قتال، مما يشكل انخفاضًا كبيرًا قياسًا بشهر أيلول ٢٠٢٣ الذي كان الأكثر دموية، إذ تم تسجيل ٢٩ جريمة قتل خلال هذا الشهر، بينما تم تسجيل ١٠ جرائم قتل في تشرين الأول (أكتوبر)، و١١ جريمة قتل في تشرين الثاني، لترتفع من جديد في بداية ٢٠٢٤.[٢٥]

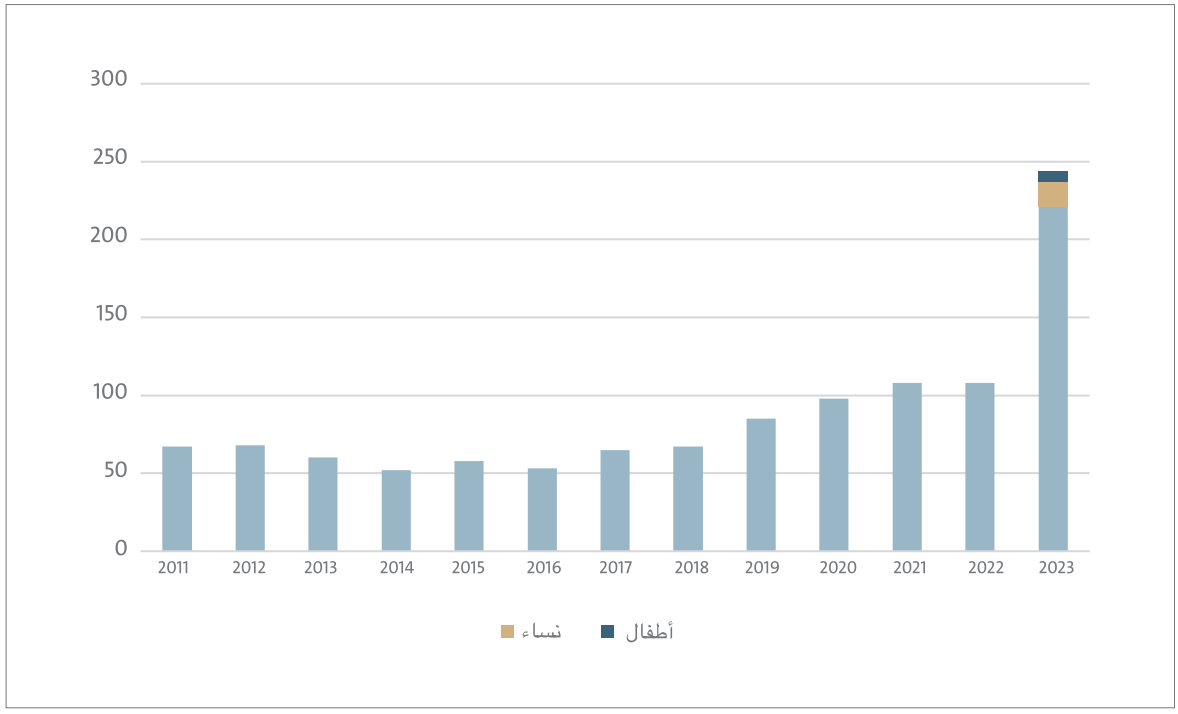

الشكل (١): عدد ضحايا الجريمة المنظمة في الداخل الفلسطيني في السنوات (٢٠١١-٢٠٢٣)

الجرائم الإسرائيلية في غزة والضفة عامل ضاغط على الفلسطينيين في إسرائيل لأسباب هوياتية.
(الصورة عن «أ.ف.ب» للدمار في خان يونس يوم ١٤ أيار ٢٠٢٣).

تواصل الشرطة الإسرائيلية رواية عجزها وعدم امتلاكها الأدوات والموارد اللازمة لفك رموز الجرائم في المجتمع العربي، منادية بالمزيد من الصلاحيات وبالذات لتقنيات تتوفر فقط للشاباك. تقدر كمية السلاح في البلدات العربية بنحو ٥٠٠ ألف قطعة سلاح دون تراخيص. وبموجب الإحصائيات الرسمية وإقرار وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلي، فإن مصدر ٧٠٪ من الأسلحة في البلدات العربية في الداخل هو مخازن الشرطة ومقارها ومستودعات الجيش الإسرائيلي، هذا على الرغم من أن ملاحقة قضية السلاح غير المرخص قد تغيّرت في بعض المناطق بعد أحداث أيار ٢٠٢١ وما شهدته من استعمال بعض السلاح المنتشر. شهدت السنوات الأربع الأخيرة نحو ٧٣٢ جريمة قتل في إسرائيل، شكلت الجرائم في المجتمع العربي نحو ٧٠ ٪ منها، ومع ذلك لم تتجاوز نسبة تقديم لوائح الاتهام ٢٩ ٪، مقابل ٦٩ ٪ في المجتمع الإسرائيلي. فيما حلت الشرطة أقل من ٥٪ فقط من ألغاز جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني منذ بداية عام ٢٠٢٣، مقارنة بحلّ أكثر من ٨٣ ٪ من حالات القتل في المجتمع اليهودي.

تواصل الشرطة الإسرائيلية رواية عجزها وعدم امتلاكها الأدوات والموارد اللازمة لفك رموز الجرائم في المجتمع العربي، منادية بالمزيد من الصلاحيات وبالذات لتقنيات تتوفر فقط للشاباك.

ولا بد من رؤية هذا النشاط الإجرامي المنظم باعتباره يقوم على هياكل قوة وشبكات مصالح وامتلاك «مساحة خاصة» من الناحية القدرة على إنفاذ هجمات مسلحة عقابية أو تأديبية. وقد يكون تقرير القناة ١٢ العبرية عن محادثات داخلية وتسريبات خطيرة لأقوال ضابط كبير في الشرطة الإسرائيلية يحمل دلالات مهمة. فهو يكشف عن أنّ معظم المتورطين العرب الفلسطينيين في الداخل في عالم الإجرام هم «مقاولون» أيضًا للمخابرات العامة «الشاباك»، إن صح التعبير، منوهًا إلى أنهم يتمتعون بحصانة تحول دون مكافحة الجريمة المستشرية. وفي الفترة التي شهدت تصاعدًا في الجريمة في المجتمع العربي، أعلن رئيس قسم القضاء على الجريمة في المجتمع العربي (وحدة «سيف») ناتان بوزانا، استقالته، واتهم بوزانا وزير الأمن القومي بن غفير بأنه لم يعمل على مكافحة الجريمة في المجتمع العربي ولم يزر الوحدة أبدًا. وعلى ضوء الاتساع المستمر في رقعة الإجرام المنظم، وازدياد عدد الأرواح التي يحصدها، فإن عالم الإجرام يأخذ شكل هياكل سلطة غير رسمية تعمل في الظل.

٣.١ الانتخابات المحلية

عكست أجواء الانتخابات المحلية التي أجريت بعد تأجيلها مرات عدّة بسبب الحرب وأُجريت في ٢٧ شباط ٢٠٢٤ محورية قضية الجريمة المنظمة والتحديات التي تواجه المجتمع العربي، وإن لم تكن الانتخابات هي السبب الرئيس للعنف في المجتمع العربي، فقد عكست الصراعات حالة التشظي المجتمعي المريع وتآكل المنظومة القيمية. تحاول منظمات الإجرام في السنوات الأخيرة السيطرة على منظومة الحكم المحلي، للتأثير على العملية الانتخابية والسيطرة على مناقصات أو مواقع في السلطات المحلية من خلال طرق غير شرعية وتهديد مرشحين وإطلاق نار عليهم أو على بيوتهم. وقد استعرض ممثلو الشاباك والشرطة أمام اللجنة الوزارية لمكافحة الجريمة، قائمة تضم ١٢ بلدة عربية، قالوا إن منظمات الإجرام تسعى للسيطرة عليها خلال الانتخابات المقبلة، عبر طرح مرشحين من قبلها أو تهديد مرشحين، وطالبوا بتأجيل الانتخابات فيها. وتشير معطيات الشاباك الإسرائيلي أن مرشحين أو ناخبين أو مسؤولين منتخبين في نحو ١٥ – ٢٠ سلطة محلية عربية تحت طائلة تهديد منظمات الإجرام في المجتمع العربي.

نتج عن تهديدات منظمات الإجرام مقتل مرشح للسلطة المحلية في أبو سنان والمدير العام لبلدية الطيبة، عبد الرحمن قشوع، في جريمتين منفصلتين. ونتج عنها كذلك إعلان مرشحين الانسحاب من المنافسة الانتخابية، كما حصل مع مرشح رئاسة بلدية الناصرة مصعب دخان، ومرشح آخر لرئاسة مجلس كفر ياسيف، إضافة إلى حالات إصابات وإطلاق نار وقتل مقربين لرؤساء ومرشحين مختلفين.

بموازاة ذلك، التقى كل من رئيس الشاباك والمفتش العام للشرطة إلى جانب عدد آخر من المسؤولين الإسرائيليين بعدد من رؤساء السلطات المحلية العربية، وتمحور اللقاء حول الجريمة المنظمة المتفشية، وارتفاع حالات العنف والجريمة في فترة الانتخابات المحلية.

استخلاص عام حول انتخابات المجالس المحلية في السلطات المحلية العربية في الداخل- ٢٠٢٤

انخفض إقبال أصحاب حق الاقتراع العرب في الانتخابات المحلية بنسبة ١٥٪. ويعزى هذا الانخفاض إلى «خيبة الأمل» من الحكومات الإسرائيلية والسلطات المحلية على حد سواء. وقد أدى ارتفاع معدلات الجريمة و«لا مبالاة الدولة» في ملاحقة الجريمة إلى تأجيج هذا الاستياء، مما أدى إلى انخفاض المشاركة الانتخابية. وأثرت الجريمة والمنظمات الإجرامية بشكل كبير على مصالح المجتمع الفلسطيني الانتخابية. وفي بعض المناطق، أدت سيطرة الأسر الإجرامية على السلطات المحلية إلى انخفاض معدلات التصويت. وقد فقد نحو ٤٥٪ من قادة السلطة المحلية السابقين مناصبهم. وفقدت القوائم العائلية التقليدية نفوذها لصالح القوائم الأحدث التي يقودها المرشحون الأصغر سناً والمهنيون. وأدت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى تقليل الاهتمام بانتخابات الحكم المحلي. ومن المهم الإشارة إلى أنه في المدن الساحلية «المختلطة» حافظت القوائم السياسية العربية على مكانتها أو حسنتها. وهذا يدل على ردود فعل العرب على سياسات التمييز، ويمكن اعتبارها إستراتيجية لتعزيز مصالح المجتمع الفلسطيني هناك.

إجمال

عمقت الأحداث في العام ٢٠٢٤ مشاعر الخوف والقلق بين الفلسطينيين في إسرائيل ودفعتهم للانكفاء، وتقاطعت سياسات الترهيب والخوف من ملاحقة أجهزة الدولة وحالة الاضطراب في ظل الحرب والآفاق الضبابية للمستقبل؛ وأجواء الملاحقة في أماكن العمل والجامعات التي وصلت ذروتها في اعتقال البروفسورة نادرة شلهوب كيفوركيان المحاضرة في الجامعة العبرية.

تقاطع ذلك مع انتشار الجريمة المنظمة وانعدام الأمن والأمان في الحيز المكاني الفلسطيني، وتغلغل الجريمة المنظمة في مستويات متعددة في القرى والمدن؛ وانعدام محاسبة المجرمين بل التغاضي عنهم، كل هذا خلق بيئة مشحونة بالتوتر تدفع نحو تعميق مشاعر الإحباط والقلق والاغتراب الشديد خاصة في صفوف الفئات الشابة والمتعلمة من أبناء الطبقة الوسطى، وهو ما قد يتمخض عنه في المرحلة القريبة وعلى المدى المتوسط الدفع نحو تصعيد الهجرة بين هذه الفئات، ما قد ينعكس أيضًا على نوع المجتمع وشكله ومنعته وحصانته ويضعف من قدراته على مواجهة التحديات.

الهوامش

١. في ٧ أكتوبر، قتل نحو ٢٠ مواطنًا فلسطينيًا من الداخل. انظر/ي ملف معطيات عن ٧ أكتوبر من موقع واي نيت الاخباري. الرابط: https://www.ynet.co.il/news/category/51693

٢. مدى الكرمل، تداعيات أوّليّة للحرب على غزّة، (تقدير موقف)، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://mada-research.org/post/15922.

٣. مهند مصطفى، في قراءة تحليلية للحرب: إسرائيل بعد ٧ أكتوبر لن تكون كما عرفناها قبل هذا التاريخ، موطني ٤٨، ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٣. الرابط: https://www.mawteni48.com/archives/251275

٤. ساهر غزاوي، ساحة الداخل الفلسطيني المحتل عام ٤٨ في سياق الحرب على غزة، مركز رؤية للتنمية السياسية، ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/En4Z

٥. مدى الكرمل، تداعيات أوّليّة للحرب على غزّة، مصدر سابق.

٦. شرطة إسرائيل، المفوض العام للشرطة، المفتش يعقوب شبتاي: من يرغب بالتضامن وتأييد غزة، مدعو للصعود الآن إلى الحافلات المتجهة لهناك. ١٧ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://www.tiktok.com/@israelpolice.ar/video/7290974367197056257

٧. عدالة، حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، تشرين الثاني ٢٠٢٣. الرابط: https://www.adalah.org/ar/content/view/10942

٨. النيابة العامة الإسرائيلية، « إجراءات قسم الإنترنت في مكتب المدعي العام للدولة: التعامل مع المحتوى غير القانوني في الفضاء الإلكتروني». تم الكشف عنه في نيسان ٢٠٢٤. الرابط: https://www.isoc.org.il/regulating-digital-services/israel/cyber_guidelines_2021

٩. ناهد درباس، مطالبات بالتحقيق في اعتداءات عنصرية على طلاب عرب في كلية تتانيا، العربي الجديد، ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/En5U

١٠. عدالة، حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، مصدر سابق.

١١. للدراسة وللمزيد عن قضية الإعلام والتحريض انظر/ي موقع العين السابعة (بالعبرية)، https://www.the7eye.org.il/505017

١٢. مدى الكرمل، الأحزاب العربية في الداخل بين مطرقة حرب الإبادة وسندان حكومة إسرائيل. (تقدير موقف ٤٨)، آذار ٢٠٢٤. الرابط: https://mada-research.org/post/15956

١٣. عدالة، حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، مصدر سابق.

١٤. للتعديلات القانونية والتقييدات المختلفة انظر/ي موقع مركز عدالة الحقوقي. الرابط: https://www.adalah.org/en/content/index/2002?Content_sort=&page=2

١٥. محمد وتد، إسرائيل تلاحق فلسطينيي ٤٨ وتمنعهم من نصرة «طوفان الأقصى»، الجزيرة، ١٧ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/GlNw

١٦. عدالة، معطيات حول التحقيقات، الاعتقالات ولوائح الاتّهام ضد فلسطينيّي الداخل، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٢٣. الرابط: https://www.adalah.org/ar/content/view/10957

١٧. عدالة، عامان على هبة الكرامة: عدالة يصدر تقريرًا يستعرض الوقائع، الشهادات والتحليل القانوني لسياسات القمع والفصل العنصري، ١٦ أيار ٢٠٢١. الرابط: https://www.adalah.org/ar/content/view/10821

١٨. مدى الكرمل، الأحزاب العربية في الداخل بين مطرقة حرب الإبادة وسندان حكومة إسرائيل. مصدر سابق.

١٩. نفس المصدر.

٢٠. مهند مصطفى، في قراءة تحليلية للحرب. مصدر سابق.

٢١. الحكومة الإسرائيلية، مشروع قانون تعديل قانون الشرطة (رقم ٣٩) (الصلاحيات)، ٢٠٢٢، قرار الحكومة رقم ٨٨ بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٣. انظر/ي: https://www.gov.il/he/pages/dec88-2023

٢٢. موطني ٤٨، مستوطن يطلق النار على شاب من صندلة ويرديه قتيلًا بعد عراك بينهما في الشارع، ٦ أيار ٢٠٢٣. الرابط: https://www.mawteni48.com/archives/234788

٢٣. موطني ٤٨، سموتريتش يوافق على تحويل الميزانيات التي جمّدها للسلطات العربية ضمن آلية للرقابة، ٢٨ آب ٢٠٢٣. الرابط: https://www.mawteni48.com/archives/245560

٢٤. طه غبارية، الخبير الاقتصادي أنس سليمان اغبارية: الآثار السلبية للحرب على الاقتصاد ستصل إلى جيوبنا جميعًا، موطني ٤٨، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٣. الرابط: https://www.mawteni48.com/archives/252579

٢٥. انظر/ي الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/law/2023-12-31/ty-article/.premium/0000018c-bc7e-db94-afbd-bc7f24080000#

٢٦. مركز بلدنا، «ثلاث سنوات من الدم»، مركز بلدنا، شباط ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/G2NL

٢٧. واي نت، نقص الذخيرة: سُرقت مئات الآلاف من الرصاصات من قواعد الجيش الإسرائيلي ووصلت إلى منظمات الإجرام والإرهاب، ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢. الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/rkafka0ro

٢٨. يوشع براينر، «تم حل اثنتين فقط من جرائم القتل الـ ٤٢ التي وقعت هذا العام في المجتمع العربي»، هآرتس، بتاريخ ٤ نيسان ٢٠٢٣.
https://www.haaretz.co.il/news/law/2023-04-04/ty-article/.premium/00000187-462f-df9b-a9d7-c7afe9030000
٢٩. القناة ١٢، ضجة بعد التصريح عن المجرمين في المجتمع العربي: «الدولة تطلق يدها للمنظمات الإجرامية»، ١ تموز ٢٠٢١. الرابط:
https://www.mako.co.il/news-israel/2021_q2/Article-17094a862016a71026.htm
٣٠. واللا، المسؤول عن إحباط الجريمة في المجتمع العربي يتقاعد – وحدة السيف متوقع إغلاقها، ٦ حزيران ٢٠٢٣. الرابط:
https://news.walla.co.il/item/3584478
٣١. عرب ٤٨، الشاباك: ١٥ – ٢٠ سلطة محلية عربية في دائرة تهديد منظمات الإجرام، ٢٣ آب ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/GlPU
٣٢. عرب ٤٨، الحكومة الإسرائيلية تدرس تأجيل الانتخابات في ١٢ سلطة محلية عربية، ٧ أيلول ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/En8S
٣٣. عرب ٤٨، الشاباك: ١٥ – ٢٠ سلطة محلية عربية في دائرة تهديد منظمات الإجرام. مصدر سابق.
٣٤. انسحاب مرشح لرئاسة بلدية الناصرة بسبب «الخوف» على حياته، العربي الجديد، ١٧ أيلول ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/En90
٣٥. موطني ٤٨، على خلفية استفحال العنف والجريمة: رئيس (الشاباك) يلتقي اليوم عددًا من رؤساء السلطات المحلية العربية، ٢٧ آب ٢٠٢٣.
https://www.mawteni48.com/archives/245509